طهران تزعم بأن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المئة

مسؤول أمريكي: عرض روحاني مضحك وعلى العالم مواجهة إيران

مفاعل نووي إيراني

عواصم – «وكالات»: وصف منسق الشؤون الإيرانية في وزارة الخارجية الأمريكية، برايان هوك، العرض الذي قدمه الرئيس الإيراني حسن روحاني بشأن تأمين الملاحة بـ«المضحك».

واعتبر استئناف طهران عمليات تخصيب اليورانيوم في محطة «فردو» تصعيدا خطيرا يجب أن يواجهه المجتمع الدولي.

قال هوك في حديث لصحيفة «الشرق الأوسط»: أن «وزير الخارجية جواد ظريف له تاريخ طويل في لعب دور مشعل الحرائق ورجل الأطفاء في الوقت نفسه».

وأضاف: «أعتقد أن ما عرضوه من مبادرة بشأن تحالف لتوحيد جميع دول المنطقة والتعهد بعدم الإعتداء وحماية الملاحة في مضيق هرمز، أمر مضحك ولا أحد يأخذ هذه المبادرة بجدية».

وفيما يخص الملف النووي، عبر هوك عن قلقه وقال إن على جميع دول العالم القلق بخصوص استئناف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم في محطة «فردو»، معتبرا أن هذه «ليست أول مرة تحاول فيها إيران إحداث اختراق نووي سريع».

وتابع: «لا بد لجميع الدول اتخاذ خطوات جادة لتقييم واضح لطموحات إيران واتخاذ خطوات تمنع إيران من الحصول على سلاح نووي مطلقا، لأن وصول إيران إلى تصنيع سلاح نووي سيغير الشرق الأوسط بأكمله».

من ناحية أخرى زعم المتحدث باسم منظمة الطاقة النووية الإيرانية بهروز كمالوندي السبت، أن لدى إيران القدرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60 في المئة، وهي نسبة تتجاوز إلى حد كبير المستوى المطلوب لمعظم الاستخدامات المدنية ولكن لا تصل إلى نسبة الـ90 في المئة اللازمة لصنع وقود قنبلة نووية.

ونقلت وكالة الأنباء والتلفزيون الإيرانية عن كمالوندي قوله خلال مؤتمر صحفي بمحطة فوردو النووية تحت الأرض، «يمكن للمنظمة إنتاج 5 في المئة و20 في المئة و60 في المئة. لديها القدرة على ذلك».

وأضاف، «في الوقت الحالي لا توجد حاجة إلا لـ5 في المئة».

وقالت إيران يوم الخميس، إنها استأنفت تخصيب اليورانيوم في فوردو في خطوة تمثل قدرا أكبر من التخلي عن الاتفاق النووي الذي أبرمته عام 2015 مع الدول الكبرى بعد انسحاب الولايات المتحدة منه.

ويحظر الاتفاق إنتاج مواد نووية في فوردو التي تعد موقعا بمثل حساسية بالغة كانت إيران أخفته حتى اكتشفه مفتشون تابعون للأمم المتحدة عام 2009.

وقال كمالوندي، إن مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيزورون محطة فوردو يوم الأحد.

وبدأت إيران منذ مايو في تجاوز الحدود التي فرضها الاتفاق النووي على قدراتها النووية ردا على ضغوط الولايات المتحدة على طهران للتفاوض بشأن فرض قيود على برنامجها للصواريخ الباليستية ودعمها لقوى تحارب بالوكالة عنها في الشرق الأوسط.

ميركل: على الأوروبيين تحمل المزيد من المسؤولية داخل «الناتو»

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل

برلين – «وكالات»: بعد انتقاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لحلف شمال الأطلسي «ناتو»، أكدت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل أهمية التحالف العسكري، وشددت على أنه على الأوروبيين تحمل المزيد من المسؤولية.

وقالت ميركل أمس الأحد في رسالتها الأسبوعية المصورة: «الناتو، التحالف عبر الأطلسي، بعد الدعامة المحورية لدفاعنا، ولكن الواضح دائما أنه يتعين علينا، نحن الأوروبيين، الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، تحمل المزيد من المسؤولية مستقبلا».

وأشارت المستشارة الألمانية إلى ما يسمى بالتعاون المنتظم لأغلب دول الاتحاد الأوروبي في سياسة الدفاع، وفي التطوير المشترك لأنظمة الأسلحة، ليتسنى لها توحيد القوى والعمل بشكل أكثر فاعلية، وقالت ميركل: «ألمانيا وفرنسا في طليعة التطوير».

يذكر أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي زار ألمانيا أمس الأحد، وصف حلف الأطلسي في تصريحات الأسبوع الماضي بـ «ميت دماغيا».

وقال ماكرون إنه ليس هناك أي تنسيق بين دول الناتو والولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ قرارات استراتيجية، داعيا إلى التحلي بمزيد من الاعتماد على الذات في أوروبا، لأن الولايات المتحدة لم تعد شريكا يعول عليه.

يذكر أن المستشارة الألمانية انجيلا ميركل رفضت تصريحات ماكرون في وقت سابق.

ومن المقرر أن يلتقي الرئيس الفرنسي مع المستشارة الألمانية ونظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير مساء اليوم الأحد، لتناول العشاء في قصر «بيلفو» الرئاسي.

الرئيس التشيلي يقترح تعديلات دستورية يطالب بها المحتجون

الرئيس التشيلي سيباستيان بينييرا

«وكالات»: أعلن الرئيس التشيلي سيباستيان بينييرا السبت، إعداد مشروع لتعديل الدستور الذي صدر في عهد الحكم الاستبدادي لأوغستو بينوشيه بين 1973و1990، ملبيا بذلك أحد مطالب المحتجين الذين يتظاهرون منذ 3 أسابيع، ضد سياسة الحكومة.

ومنذ بداية الاحتجاج بسبب رفع أسعار بطاقات المترو في 18 أكتوبر الماضي، يدين المتظاهرون التفاوت الاجتماعي في التعليم، والصحة، والتقاعد، لكن بعضهم طالب أيضا بتغيير الدستور.

ومن جهة أخرى، استمرت التظاهرات في العاصمة رغم ارتفاع درجات الحرارة، لكنها كانت أكثر هدوءا من تلك التي نظمت قبل يوم، واضرم خلالها متظاهرون النار في جامعة ونهبوا كنيسة.

وقال الرئيس التشيلي: «أعتقد أن إدخال تعديلات على الدستور أمر شرعي، لذلك سنعد مشروع تعديل الدستور»، وأضاف «بين التعديلات المقترحة تعريف أفضل لحقوق الفرد، وطرق فرض احترام هذه الحقوق»، موضحا أن التغييرات تشمل أيضا واجبات الدولة، وتحدد آليات أفضل لمشاركة المواطنين.

وأعلنت حكومة بينييرا بعد أيام من توليه الرئاسة في مارس 2018، أنها لن تسمح بمناقشة مشروع قانون لتعديل الدستور كانت الرئيسة السابقة الاشتراكية ميشيل باشليه 2014 و2018، اقترحته على البرلمان، ويؤكد النص أن حقوق الإنسان لا يمكن انتهاكها، ويرسخ في الدستور الحق في الصحة، والتعليم، والمساواة في الأجور بين النساء والرجال.

وبعد 3 أسابيع من التظاهرات التي قتل فيها 20 شخصا، أوضح رئيس الدولة أن المشروع الذي يجري إعداده حاليا سيناقش في وقت واحد مع النص الذي تقدمت به الرئيسة السابقة، وأي مقترحات أخرى يمكن أن تعرض، وذكر بأن الدستور خضع لأكثر من 200 تعديل، شملت 40 بندا منذ عهد الحكم الديكتاتوري.

ويفترض أن تعرض التعديلات على البرلمان، الهيئة الوحيدة المخولة بإقرارها، وكما يحدث في المسيرات التي تنظم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يجتمع مواطنون في مجالس بلدية لمناقشة بنود الدستور الجديد، قبل عمليات استفتاء محلية في مطلع ديسمبر المقبل في معاقل مناطق البلاد.

وفي حي لاس كوندس، تظاهرت عائلات رافعة علمي تشيلي والمابوتشي، أكبر أقلية من السكان الهنود الأصليين في البلاد، مرددة شعار حركة الاحتجاج «تشيلي استيقظت»، وفي حي بروفيدنسيا، تصدت الشرطة بالغاز المسيل للدموع لعشرات المتظاهرين الذين كانوا يحتجون بعد إصابة شاب بجروح خطيرة في عينيه أثناء الشغب.

وتجول سائقو دراجات نارية بالقرب من قصر مونيدا الرئاسي بينما سُجلت صدامات متفرقة في ساحة إيطاليا، مركز حركة الاحتجاج، وذكرت وزارة الداخلية أن 400 شخص أوقفوا أول أمس الجمعة، وأكثر من 100 شخص بين مدنيين وعسكريين جرحوا، خاصة في حي بروفيدنسيا وساحة إيطاليا، أين تجمع نحو 75 ألف شخص.

وكان الرئيس بينييرا أجرى الأسبوع الماضي تعديلا حكوميا وأعلن سلسلة تدابير لتهدئة المحتجين، بينها قانون يضمن حدا أدنى للرواتب عند 467 دولارا، غير أن المحتجين استمروا في المطالبة باستقالة الملياردير اليميني.

كما أعلن سلسلة قوانين الخميس الماضي، لوضع حد للتظاهرات العنيفة، والنهب، تشمل تدابير تمنع المتظاهرين من ارتداء قبعات تخفي الوجه، وإحراق عوائق، وتعزز الحماية للشرطة، وقال بينييرا الذي يرفض الاستقالة: «نحن على قناعة أن هذه الأجندة تمثل وتشمل إسهاما كبيرا ومهما في تحسين قدرتنا على حماية النظام العام».

إسبانيا تنتخب برلماناً جديداً للمرة الثانية هذا العام

مدريد – «وكالات»: توجه نحو 37 مليون ناخب في إسبانيا إلى مراكز الاقتراع، أمس الأحد، للإدلاء بأصواتهم في انتخابات برلمانية جديدة تجرى للمرة الثانية هذا العام.

ورجحت استطلاعات الرأي فوز حزب العمال الاشتراكي بزعامة رئيس الوزراء الحالي بيدرو سانشيز، بأكبر عدد من الأصوات، لكن من غير المرجح أيضاً حصوله على أغلبية لتشكيل الحكومة، وهي نتيجة من شأنها أن تطيل أمد الجمود السياسي في مدريد.

وعلى مدى عدة أشهر حاول سانشيز تشكيل حكومة ائتلافية دون جدوى بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في أبريل الماضي، ما دفع الملك فيليب السادس إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة.

ويبدو أن الإسبان، الذين أدلوا بأصواتهم للمرة الرابعة في 4 أعوام، يشعرون بالملل من التصويت المتعدد وذلك يتضح، من بين أمور أخرى، من العدد المتدني للناخبين عبر البريد مقارنة مع أبريل الماضي.

ووفقا لاستطلاعات الرأي، فإن حزب فوكس الشعبوي اليميني المتطرف يمكن أن يستمر في النمو ليصبح ثالث أكبر قوة سياسية.

الجمهوريون يطالبون بشهادة نجل بايدن في تحقيق عزل الرئيس الأمريكي

ترامب: قد يتم نشر نسخة من اتصال ثان مع رئيس أوكرانيا

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن من المحتمل أن ينشر البيت الأبيض نسخة من اتصال هاتفي ثان مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي غدا الثلاثاء.

وقال ترامب للصحفيين في قاعدة أندروز الجوية قبل توجهه إلى ولاية الاباما، «لدينا نسخة أخرى ننشرها وهي مهمة للغاية.

«سأعطيكم نسخة ثانية لأنني أجريت مكالمتين مع رئيس أوكرانيا».

وأضاف ترامب أنه قد يتم نشر النسخة الثانية غدا الثلاثاء.

من ناحية أخرى طالب الحزب الجمهوري الأمريكي السبت التحقيق الرامي لعزل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستدعاء هانتر بايدن، نجل المرشح الديموقراطي الأوفر حظا لمواجهته في الاستحقاق الرئاسي المقبل، للمثول أمام المحققين بصفة شاهد.

وكان ترامب قد اتهم هانتر بايدن ووالده جو مرارا بالفساد على خلفية تولي نجل المرشح الديموقراطي منصبا في مجلس إدارة شركة «بوريسما» النفطية الأوكرانية عندما كان الأخير يتولى منصب نائب الرئيس الأمريكي.

وكشف ديفن نونيس، كبير الأعضاء الجمهوريين في لجنة الاستخبارات في مجلس النواب التي تتولى التحقيقات، عن وجود تقارير تفيد بأن «بوريسما» سددت لهانتر بايدن مبلغ 50 ألف دولار شهريا لقاء عضويته في مجلس إدارتها.

وكتب نونيس أن معرفة «المهام الفعلية التي اضطلع بها (هانتر بايدن) في «بوريسما» من شأنها أن تساعد الشعب الأمريكي في فهم طبيعة الفساد المستشري في أوكرانيا ومداه».

وكان ترامب قد نفى ارتكابه أي مخالفة بضغطه على نظيره الأوكراني فولوديمير زيلنسكي لفتح تحقيق يكسب غير مشروع بحق جو بايدن وابنه هانتر.

وقال نونيس إن «من شأن شهادة هانتر بايدن أن تعزز الشفافية في عملية غير شفافة وغير منصفة».

وكذلك طالب نونيس بمثول المخبر الذي أبلغ بالمحادثة الهاتفية التي جرت في يوليو بين ترامب وزيلنسكي، أمام التحقيق بصفة شاهد.

وتتطلب المصادقة على طلبات مثول الشهود المقدمة من الجمهوريين موافقة الديموقراطيين الذين يشكلون غالبية في مجلس النواب، ويتوقع أن يرفض طلبا مثول هانتر بايدن والمخبر.

وقال الديموقراطي آدم شيف، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، إن اللجنة «ستولي الاهتمام اللازم للشهود ضمن نطاق التحقيق الرامي لعزل الرئيس».

ولكنه تعهّد ألا يكون التحقيق «وسيلة لإجراء تحقيقات صورية بحق جو بايدن وابنه... كتلك التي ضغط الرئيس على أوكرانيا لإجرائها بهدف تحقيق مكاسب سياسية شخصية».

وفي تاريخ الولايات المتحدة عُزل رئيسان فقط، وبالتالي فإذا تمكن الديموقراطيون من تحقيق هدفهم سيصبح ترامب ثالث رئيس أميركي يتم عزله، علما بأن تصويت مجلس النواب على عزل ترامب يحيله على محاكمة لعزله أمام مجلس الشيوخ حيث يحظى الجمهوريون بغالبية.

وكان ترامب قد وصف محادثته الهاتفية مع زيلينسكي بأنها «مثالية» على الرغم من أن المحضر الذي نشره البيت الأبيض يبدو أنه يدعم الاتهامات التي أطلقت بحقه.

وفي إفاداتهم أمام لجان التحقيق أكد أكثر من 10 شهود حتى الآن صحة الاتهامات التي أطلقها الديموقراطيون بما فيها حجب الرئيس الأمريكي مساعدة عسكرية عن أوكرانيا وربطها بفتح كييف تحقيقا بحق جو بايدن وابنه هانتر.

وكانت كل الجلسات التي عقدتها لجان التحقيق مغلقة، لكنّها ستعقد الأسبوع المقبل جلسات علنية.

معارضون في بوليفيا يسيطرون على وسيلتي إعلام تديرهما الدولة

متظاهرون معارضون للرئيس إيفو مورالييس في بوليفيا

«وكالات»: أقدمت مجموعة متظاهرين مناوئين للرئيس إيفو مورالييس السبت في لاباز على اقتحام مقر وسيلتي إعلام تديرهما الدولة، هما تلفزيون بوليفيا وراديو باتريا نويفا، وأجبروا موظفيهما على المغادرة، على ما أعلن مسؤول.

وقال إيفان مالدونادو، مدير راديو باتريا نويفا، لوكالة فرانس برس عبر الهاتف: «طردنا بالقوة بعد تلقينا تهديدات من أشخاص تجمعوا» أمام المبنى حيث مقر وسيلتي الإعلام.

وشوهد عشرات الموظفين يغادرون المبنى ممسكين أيدي بعضهم بعضا، وسط شتائم أطلقها نحو 300 شخص تجمعوا بالمكان، متهمين إياهم بخدمة مصالح حكومة مورالييس.

وبعد اقتحام مقرهما، لم يعد تلفزيون بوليفيا وراديو باتريا نويفا، يبثان سوى الموسيقى.

وأدان مورالييس سيطرة المتظاهرين على وسيلتي الإعلام، كاتبا على تويتر «يقولون إنهم يدافعون عن الديمقراطية، لكنهم يتصرفون كأنهم في نظام ديكتاتوري».

ترفض المعارضة الاعتراف بإعادة انتخاب مورالييس لأنها ترى أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 20 أكتوبر الماضي، ومنحته فترة ولاية رابعة، شابها تزوير.

وكان مورالييس، قال في وقت سابق، في خطاب إلى الأمة، في قاعدة «إل باتو» الجوية: «أدعو إلى الحوار مع الأحزاب التي فازت بمقاعد في البرلمان في الانتخابات العامة الأخيرة، أي أربعة أحزاب»، كما دعا في كلمته، عناصر الشرطة الذين أعلنوا التمرد، إلى وضع حد لحراكهم.

لكن مورالييس لم يدع إلى حوار مع لجان المجتمع المدني التي أطلقت حركة احتجاج على إعادة انتخابه.

وبعد دقائق من خطاب الرئيس، رفض كارلوس ميسا، الرئيس البوليفي السابق والمنافس الرئيسي لمورالييس في انتخابات أكتوبر، اقتراح الحوار، وقال: «ليس لدي شيء أتفاوض عليه مع إيفو مورالييس، وحكومته».

وتصاعد التوتر في بوليفيا السبت مع اتساع نطاق تمرد الشرطة ودعوة الحزب الحاكم المواطنين إلى النزول لشوارع لاباز دفاعا عن إعادة انتخاب مورالييس.